كان من الاسهل، قبل العام ١٩٦٧، للدول العربية ان توفق بين التزامها الخلقي بفلسطين وبين عدم تهديد بنائها الذاتي من خلال الصراع مع اسرائيل. إلا ان ظهور حركة المقاومة الفلسطينية قد طرح المسألة بجدية وإلحاح اكبر، ولم يخف التناقض الا بعد تبني النظام العربي حل توكيل المسؤولية عن القضية الفلسطينية الى م.ت.ف. مما جعل قيادتها اكثر حساسية تجاه المصالح والمطالب العربية.

ينطلق المؤلف، من ما سبق، الى استعراض علاقات م.ت.ف. باهم الدول العربية، معتبراً ان مأزق المنظمة الاساسي، في هذا السياق، هو اعتماد نجاح وبقاء حركة المقاومة الفلسطينية على الدعم العربي في الوقت الذي تتضارب فيه، مراراً، مصالح تلك الحركة مع المصالح الرسمية العربية. واذ يصبح الاعتبار ان خيار الاعتماد على الذات وعلى الطاقات الشعبية الفلسطينية مثلٌ، وربما يمثل حلاً آخر متاحاً للقيادة الفلسطينية (وهو الخيار الذي لا يراه ميلر بالطبع)، إلا انه لا يمكن النفي ان م.ت.ف. ومعها جميع التنظيمات الفلسطينية، بلا اي استثناء، تعتمد، فعلاً، على تطورات واتجاهات الموازين العربية والدولية لتحمل لها الثمار، وليس على امكانياتها الذاتية، اي ان «الشطارة» الفلسطينية باتت باللعب على الموازين وليس بخلق الحقائق رغم الصعاب. ومن هنا، فان ميلر لا يخطىء في رؤية الاتجاهات النابعة من هذه الحالة، ومثلاً ان م.ت.ف. تتعرض للضغط الاقوى والاعنف حين يكون النظام العربي منقسماً. وقد ادت الانقسامات العربية الى تقييد حرية م.ت.ف. اكثر مما اتاحت لها فرصاً للمناورة.

يلاحظ ميلر، ايضاً، ان علاقة م.ت.ف.، وعلاقة (فتح) خاصة، بكل دولة عربية عكست تناقضاً واضحاً، او انها كانت علاقة اتفاق وصراع في آن. فينظر بايجاز الى العلاقات بين م.ت.ف. و (فتح) وبين سوريا والعراق وليبيا والجزائر والعربية السعودية ومصر، ليجد انه، في كل حالة، كانت الدولة العربية تقدم الدعم على أمل كسب النفوذ، إما بهدف توجيه سياسات المنظمة او بهدف شراء بعض الاعتدال، وليجد انه، في كل حالة، كانت تلك الدولة تصارع م.ت.ف. ايضاً وتسعى الى تحجيمها. إلا ان اهم العلاقات العربية، من حيث تأثيرها على احوال المنظمة، كانت مع العربية السعودية ومع مصر ومع سوريا. فيشكل الدعم المالي السعودي، ومعه الدعم السياسي وراء الكواليس، رافداً هاماً للمنظمة، وقد حاولت م.ت.ف. ان تحافظ على هذه العلاقة مهما كانت الظروف. اما العلاقة بمصر، فلم تأت بمردود مباشر رئيس من حيث التمويل او فتح الحدود امام العمل العسكري، لكنها أمنت استقرار النظام الاقليمي العربي وعمقاً «استراتيجياً» امام الضغوط السورية. وقد شكلت العلاقة مع سوريا اعقد واصعب العلاقات واكثرها حيوية من جوانب عديدة، اهمها الموقع الجغرافي. ويمثل ما سبق الحقيقة التي جعلت م.ت.ف. تتحمل الكثير وتقدم التنازلات الى الحكومات السورية المتتالية منذ العام ١٩٦٦.

ان الفصل الذي يثير القدر الاكبر من الجدال والاختلاف مع آراء المؤلف، والذي يكشف الزاوية المحددة التي ينطلق منها ميلر لمعالجة موضوع م.ت.ف.، هو الفصل المتعلق بـ «م.ت.ف. واسرائيل». ويتناول المؤلف في هذا الفصل القضية المركزية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مرحلته الحالية، الا وهي ماذا يجب ان تكون م.ت.ف.، وما هي الاشكال والسياسات التي يجب ان تتبناها كي يتم تحديد ماهيتها وشرعيتها من قبل المجتمع الدولي، عموماً، والادارة الاميركية، خصوصاً؟

يجيب ميلر، على الفور، بالتأكيد انه يترتب على م.ت.ف. ان تتحول الى منظمة **سياسية بالكامل** اذا كان لها ان تحرز اية مكاسب حقيقية. ويقر المؤلف باهمية العمل العسكري الفلسطيني ومدى انجازه الحقيقي **بالمعايير الفلسطينية** (اي دعماً للوحدة الوطنية وتحقيقاً للهوية الوطنية)، لكنه يعتقد بأن ذلك العمل يأتي بنتائج سلبية تفوق في الوقت الراهن اية مكاسب محتملة. ويبدو موقف المؤلف، في هذا السياق، غير منطقي الى حد ما، اذ انه ينطلق ليس من تقييم الوضع الحالي واتجاهات الاطراف ليستنتج عدم جدوى العمل العسكري، بل من تقديره لصعوبة تنظيم وتنفيذ مثل ذلك العمل. اي انه يقيس نجاح العمل العسكري بمعايير جامدة هي عدد الاصابات (مثلاً) ولا يرى ان معظم المكاسب السياسية الفلسطينية جاءت نتيجة لمواجهات عسكرية قد يعتبرها هو خاسرة! ويصح، رغم ذلك، شعوره بان استخدام الوسائل الارهابية يعكس الضعف والعجز عن تنفيذ الاشكال العسكرية الانجح. ويلاحظ، بالفعل، ان الكثير من العمليات العسكرية الفلسطينية كانت موجهة للتأثير على تحركات سياسية اقليمية عبر التذكير بقدرة م.ت.ف. على ارباك وعرقلة تلك التحركات اذا ما تجاهلت المنظمة، ويلاحظ، بالتالي، ان ذلك النمط من العمليات حمل ردوداً سلبية عدة لم يعوض عنها وجود نمط عسكري رديف ذي استمرارية ومصداقية مستند الى تنظيم اهل الارض المحتلة او الى قوات متفرغة محترفة في الخارج.

يتناول الفصل السادس، «القيود الخارجية والداخلية: م.ت.ف. على المنحدر الخطير، ١٩٧٩ـ١٩٨٢»، مرحلة